14 أكتوبر
يومية - سياسية - عامة
الإثنين 3 مايو 2010 م - العدد (14808) السنة الثانية و الأربعون

مجلس الشورى يبدأ مناقشاته لمشروع قانون الصحافة والمطبوعات

من جلسات مجلس الشورى

رئاسة مجلس الشورى

صنعاء / سبأ:

بدأ مجلس الشورى أولى جلسات اجتماعه السابع من دورة انعقاده السنوية الأولى للعام الحالي 2010، برئاسة رئيس مجلس الشورى الأخ عبد العزيز عبد الغني، وذلك لمناقشة مشروع التعديلات في قانون الصحافة والمطبوعات المحال من الحكومة إلى المجلس.

وفي مستهل الجلسة رحب رئيس مجلس الشورى بعضو مجلس الشورى الجديد أحمد عبد الرحمن السماوي، مهنئاً إياه على الثقة التي منحها له فخامة رئيس الجمهورية.

لجنة الإعلام والثقافة والشباب في تقريرها حول مشروع القانون:

مشروع القانون نص على عدم جواز القبض على الصحفي أو حبسه بسبب رأيه

العقوبات على جرائم النشر مالية خلافاً لعقوبة الحبس في القانون النافذ

الباب الثاني تم إفراده لنقابة الصحافيين وسيضمن وضعاً قانونياً متكاملاً للنقابة

مشروع القانون نص على تبني ميثاق شرف صحفي يعزز أخلاقيات المهنة

وفي الاجتماع قدمت لجنة الإعلام والثقافة والشباب والرياضة تقريرها حول الموضوع، الذي قام بقراءته رئيس اللجنة علي عبد الله السلال ونائب رئيس اللجنة أحمد محمد الأصبحي وعضو اللجنة خالد عبد الله الرويشان.

واستعرضت مقدمة التقرير العلاقة التفاعلية بين السياسة والإعلام، وبينت أهمية تطوير التشريعات في ميدان الإعلام والاتصال، باعتباره تجسيداً لفلسفة التغيير، بالنظر إلى ما تمثله الصحافة من دور بالغ الأهمية كسلطة رابعة.

واعتبرت اللجنة في مقدمة تقريرها أن مراجعة الإطار القانوني للصحافة وتطويره باستمرار يمثلان استجابة لمطالب النهوض والتنمية الشاملة وإسهاماً في بناء مجتمع المعرفة وتعزيزاً لأمن الوطن واستقراره ودعم الثقة في مجال الاستثمار والسياحة وتفاعلاً مسئولاً مع حرية الرأي واحترام حق الاختلاف والتعبير.

وأثنى التقرير على التوجيهات السديدة لفخامة الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية بشأن الإسراع في دراسة مشروع التعديلات على قانون الصحافة المحال إلى مجلس الشورى والرفع بالنتائج إلى فخامته.

واستعرض تقرير اللجنة المختصة واقع الخطاب الإعلامي المقروء في اليمن، من خلال تفاعله مع رسالته في بناء المجتمع الديمقراطي التعددي، ودرجة اقترابه من أولويات الوطن وطموحات المواطنين في البناء والتنمية الشاملة، وفي مدى أداء هذا الخطاب لدوره في صناعة الرأي العام باتجاه النهوض بمسئولياته وفي مدى قدرته على تعزيز الوحدة الوطنية والإسهام في حل الأزمات، وفي مدى تمكنه من اجتذاب مختلف ألوان الطيف السياسي إلى تقديم المصلحة الوطنية العليا على ما سواها، وإلى تقديم الولاء الوطني على الولاءات الضيقة، وإلى شد مختلف فئات الشعب وقواه وشرائحه إلى صون مكاسب الوحدة وتعظيم إنجازاتها، وفي تنوير الرأي العام ورفع مستوى وعيه في تعميق المفاهيم الوطنية والاجتماعية والقومية والإسلامية، بالإضافة إلى تعزيز قيم الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان.

وتضمن التقرير ما اعتبرتها اللجنة محددات قانون الصحافة المستهدف بالتعديلات، مؤكداً في هذا السياق أهمية أن تأخذ صياغة مشروع التعديلات في القانون النافذ أسلوباً يجعل الإعلام المقروء ترجمة مباشرة لمبادئ الدستور التي أقرت حرية الصحافة والتعبير لكل المواطنين دون تمييز، ومواكبة لهموم المواطنين واهتماماتهم في كنف ضوابط حرية الرأي والتعبير ومبادئ الديمقراطية وقيم النزاهة والصدق والصراحة والنقد النزيه الذي لا يمس بالأغراض، بل يهدف إلى استجلاء الحقيقة والبحث دوماً عن المصلحة العامة، والإعراب عن الرأي بالقول والكتابة والتصوير في حدود القانون ، وبما يتوافق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

ومن هذه المحددات : أن إقرار خيار التعددية السياسية والحزبية مكسب لا تراجع عنه، تحفظه النصوص الدستورية وقانون الأحزاب ويؤكده تعدد الأحزاب والتنظيمات السياسية وتنوع منظمات المجتمع المدني بما لها من منابر إعلامية تمكنها من التعبير عن وجهات نظرها ومخاطبة مستهدفيها واستقطاب الرأي العام بكل حرية.

وأن التعددية الإعلامية سمة ملازمة للتعددية السياسية تبرز من خلال تعدد العناوين الوطنية الجامعة منها والمختصة والقطاعية ومن خلال الانخراط في الثورة الاتصالية والمعلوماتية التي يشهدها العالم اليوم.

وأن تتوخى صياغة مشروع التعديلات حصول الإعلام المقروء على مزيد من الجرأة في تناول القضايا الوطنية والاجتماعية والهموم الحقيقية وذلك بهدف الإنارة والبحث عن حلول عملية لفائدة الوطن والمواطنين، والنظر إلى الديمقراطية بوصفها فضاء لتكريس المواطنة وتعميق الوعي بالحقوق والواجبات ومجالاً للبذل والعطاء والتطوع من أجل المصلحة العامة.

ومن تلك المحددات النظر إلى الساحة اليمنية باعتبارها المعنية بفكرة ممارسة الديمقراطية والتعامل مع آلياتها على نحو واع، وأن للصحافة دوراً بالغ الأهمية في تعزيز الاصطفاف الوطني وفي توفير المناخ الملائم المساهم في حوار الأحزاب، وأن قوة قانون الصحافة لا تتحدد بمجرد كفالة نصوصه للحقوق والحريات المتعلقة بالصحافة والصحفيين بل لا بد من إردافه بميثاق شرف صحفي، والأهم من ذلك توافر الوازع الذاتي المتماهي بالوطني، والحرص على أن يأتي القانون الجديد خدمة للحرية وغايات تطوير أداء الصحافة وتطويراً لدور ومسئوليات نقابة الصحفيين وارتفاعاً بمكانتها إلى مستوى تنظيم يقوم على أسس قانونية ويعزز من دور الصحفي ويقدم أنموذجاً في حقل الصحافة يقتدى به في حقيقة الممارسة المسئولة للحرية.

وبين التقرير مزايا مشروع القانون الجديد، التي قال إن أهمها وجود معالجة للصحافة الإلكترونية، ونصه على عدم جواز القبض على الصحفي أو حبسه بسبب آرائه، وحدد العقوبات في جرائم النشر بعقوبات مالية خلافاً لعقوبة الحبس التي نص عليها القانون النافذ.

كما أن مشروع القانون أفرد باباً هو الباب الثاني منه لنقابة الصحفيين، ما يشكل ضمانة وضع قانوني متكامل للنقابة ويعطيها سلطات واختصاصات مرتبطة بحماية الصحفي والمهنة الصحفية وكفالة الإمكانيات المادية لها، بالإضافة إلى أن المشروع نص على تبني ميثاق شرف صحفي وهو ما من شأنه تعزيز ضوابط أخلاقيات ممارسة المهنة.

وسيواصل المجلس مناقشاته للموضوع في الجلسة التي يعقدها اليوم الاثنين بمشيئة الله تعالى.

وكان المجلس قد استعرض محضر جلسته السابقه وأقره.

حضر الجلسة من الجانب الحكومي وزير الإعلام حسن أحمد اللوزي، ووزير شئون مجلسي النواب والشورى أحمد محمد الكحلاني، ووكيل وزارة الإعلام محمد شاهر، ورئيس مجلس إدارة مؤسسة الثورة للصحافة والطباعة والنشر، رئيس تحرير صحيفة الثورة علي ناجي الرعوي، ونقيب الصحفيين اليمنيين ياسين المسعودي، ومدير عام الصحافة بوزارة الإعلام إبراهيم عبد الحبيب، وأمين عام نقابة الصحفيين مروان دماج، وعضو مجلس النقابة أحمد الجبر والأمين المالي بالنقابة محمد شبيطة .

صندوق لمكافحة البطالة بدلاً عن الفرص الاقتصادية

رياض شمسان

قال لي صاحبي : أنت الوحيد الذي تكرس كتاباتك الصحفية لموضوع البطالة في بلادنا .. والمطالبة المستمرة بمكافحة البطالة .. والحقيقة أن الكثير من الناس وخاصة مئات آلاف الشباب العاطل عن العمل مرتاحون جداً من مقالاتك وما تضمنته من مقترحات ومعالجات وحلول إيجابية لمكافحة البطالة ويتمنون من الحكومة أن تعمل بهذه الحلول المقترحة النابعة فعلاً من واقعنا المعاش والتي ستسهم بفاعلية في التخفيف من البطالة بل والحد منها.

قلت لصاحبي : شكراً جزيلاً وللإخوة المواطنين المتابعين لمقالاتي عن البطالة ومكافحتها .. فهذا واجب وطني يتوجب علينا جميعاً الاهتمام والتركيز عليه في كافة وسائل الإعلام .. وأنا بصراحة آليت على نفسي إلا أن أطرق هذه القضية الوطنية الإنسانية حتى يتم القضاء على البطالة في بلادنا .. وأملي كبير في الزملاء الصحفيين وكذا علماء الدين وخطباء المساجد للقيام بحملة مكثفة ومركزة على مكافحة البطالة.

قال صاحبي : كلامك صحيح .. والمفروض قيام الصحافة والمساجد بحملة تهدف إلى مطالبة الحكومة الاهتمام بمكافحة البطالة وقد قرأنا مقالك الذي نشرته في الصفحة الخامسة يوم السبت الماضي بصحيفة (الثورة) الذي طالبت فيه الحكومة بإعادة النظر في مشروع القرار الجمهوري الخاص بإنشاء (صندوق الفرص الاقتصادية) واستبداله بمشروع قرار جمهوري بإنشاء (صندوق لمكافحة البطالة) يعمل على إقامة مشاريع إنتاجية متوسطة وصغيرة في مختلف محافظات الجمهورية ستستوعب مئات الآلاف من الشباب العاطل عن العمل وخلق مجتمع إنتاجي يعتمد على نفسه وبذلك سيعيش المواطن بعرق جبينه .. بدلاً من أن يظل عالة على الحكومة في انتظار صرف مساعدة مالية فصلية من صندوق الرعاية الاجتماعية لا تكفيه مصاريف لمدة أربعة أيام .. حيث إن الجميع يعلم بأن صندوق الرعاية الاجتماعية فشل في مكافحة الفقر... وبالتالي فإنه لو تم إنشاء (صندوق الفرص الاقتصادية) سيكون أيضاً مصيره الفشل كصندوق الرعاية الاجتماعية .

ولذا فإن الناس .. كل الناس يأملون من الحكومة التكرم بإنشاء صندوق لمكافحة البطالة ورصد الـ (7.5 مليار ريال) لصالح مكافحة البطالة واستغلال هذه الميزانية الاستغلال الأمثل لتخليص الشباب من معاناته المريرة .. ونحن على ثقة بأن الحكومة لن تتردد لحظة واحدة في اتخاذ هذا القرار الوطني الايجابي .. وكما طرحت أنت في مقالك بأن الحكومة بذلك ستدخل التاريخ من أوسع أبوابه .

دشن حملة مكافحة نواقل الأمراض الوبائية

محافظ عدن يدعو المواطنين إلى المساهمة في إنجاح الحملة

عدن/ ذكرى جوهر - تصوير/ علي الدرب:

دشن الدكتور/ عدنان الجفري محافظ محافظة عدن رئيس المجلس المحلي بالمحافظة صباح أمس بمنطقة حاشد مديرية المنصورة حملة مكافحة نواقل الأمراض والرش الضبابي التي يقوم بها مكتب الصحة العامة والسكان بمحافظة عدن والبرنامج الوطني لمكافحة الملاريا.

وفي حفل التدشين ألقى الدكتور/ عدنان الجفري كلمة أكد فيها أهمية هذه الحملة للقضاء على بؤر انتشار البعوض في المحافظة.. كما وجه الدعوة للمواطنين إلى المساهمة في إنجاح هذه الحملة للقضاء على بؤر انتشار الأمراض.

وأشار إلى أن هذه الحملة تشمل عملية الرش النهاري والليلي والقضاء على بؤر الاستيطان للبعوض في الأماكن والمستنقعات، داعياً جميع المواطنين ومؤسسة المياه والصرف الصحي وصحة البيئة ومكتب الصحة العامة بالمحافظة إلى القضاء على هذه الأمراض المنتشرة وعلى بؤر البعوض وعلى كل الأمراض في المحافظة.

ومن جانبه أوضح الدكتور/ الخضر ناصر لصور مدير عام مكتب الصحة العامة والسكان بعدن أن الحملة تستهدف حوالي "14" ألف منزل في مختلف مديريات المحافظة وذلك بالرش الضبابي المركز داخل المنازل والرش الضبابي للأحياء والحارات بالمرشات المحمولة بالسيارات.

وأشار إلى أن الحملة تهدف إلى الحد من انتشار الأمراض الوبائية المنقولة بالنواقل المختلفة مثل البعوض وذلك من خلال خفض كثافة النواقل والحد من انتشارها في الأحياء والحارات وداخل المنازل في مختلف المديريات، بهدف الحد من قدرتها على نقل الأمراض الوبائية المختلفة مثل الملاريا وحمى الضنك وغيرهما، وكذلك تكثيف حملات الترصد الحشري للبعوض داخل المنازل وفي الأحياء السكنية لمعرفة بؤر توالدها والقضاء عليها.

وأضاف أن استنهاض المجتمع للمشاركة في عملية المكافحة من خلال رفع مستوى التوعية والثقافة الصحية لدى المواطنين من خلال توعيتهم بوسائل الحماية والوقاية من الأمراض المنقولة كالبعوض أو النواقل المختلفة مهم جداً.

من جانبه قال الأخ/ عادل ناصر الجساري مدير البرنامج الوطني لمكافحة الملاريا إن الحملة تستهدف جميع مديريات محافظة عدن على مدى واحد وعشرين يوما وسيكون الرش متكررا في داخل المنازل للقضاء على نواقل الأمراض، داعياً جميع المواطنين إلى التعاون مع فرق الرش بتسهيل دخولهم للعمل في المنازل للقيام بعملية الرش وأيضاً فتح المنازل أثناء تجول السيارات في الأحياء السكنية للقيام بالرش الضبابي بواسطة الرشاشات المحمولة.

حضر حفل التدشين مدراء عموم المديريات بالمحافظة ومدير الأمن ومدراء المراكز الصحية بالمحافظة.

محافظ عدن لدى تدشين حملة مكافحة نواقل الأمراض الوبائية

المرشات الخاصة بمكافحة البعوض